



## رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٥٦٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أعرب المجلس في الفقرة ٢٥ من المنطوق عن قلقه الشديد إزاء ادعاءات الاستغلال الجنسي وسوء السلوك من قبل أفراد البعثة المدنيين والعسكريين، وطلب إبقاءه على علم بالتطورات. وألاحظ أن أعضاء المجلس يشاركون في الاعتراف بمساهمات حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وتضحياتهم الكبيرة، الذين دأبوا طوال عقود على تقديم الغوث لملايين السكان الخارجين من أتون الحرب. ومن المهم أن يعلم هؤلاء الرجال والنساء أننا نقف معا تكريما للجهود التي يبذلونها في ظل ظروف شاقة وكثيرا ما تكون خطيرة.

بيد أنه، كما يدرك أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، فإن السلوك غير السوي من جانب عدد قليل من حفظة السلام، يحجب الآن هذا السجل الممتاز من الإنجازات الجماعية، والتضحيات الفردية. ولقد أعربت علنا عن غضبي الشخصي إزاء ما تكشف من حالات الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية للأطفال الكونغوليين والنساء الكونغوليات على يد بعض موظفي الأمم المتحدة المعينين في البعثة. وأكرر الإعراب عن موقفي - وهو موقف أعلم أن أعضاء المجلس يشاطرونني إياه - وهو أننا لا يمكن أن نتهاون حتى ولو بشأن حادثة واحدة يقوم فيها أحد حفظة السلام بإساءة معاملة من هم أكثرنا ضعفا. إن هذا السلوك يسيء إلى التقاليد الممتازة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإلى الدول الأعضاء المساهمة بقوات في بعثات حفظ السلام وإلى سمعة وشرف الزملاء من حفظة السلام الذين خدموا بدافع الإيثار ولأغراض نبيلة طوال عقود. على أن الأهم من ذلك، أن هذا السلوك يخالف "واجب الرعاية" الأساسي وهو واجب يدين به حفظة

السلام التابعين للأمم المتحدة لأبناء الشعوب ذاتها الذين أرسل حفظة السلام من أجل حمايتهم وخدمتهم.

إن النظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة يحظران الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية. وقد دعم هذان النظامين بتعليمات إدارية، من بينها النشرة (ST/SGB/203/13) المعنونة "تدابير خاصة لتوفير الحماية من الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية" التي أصدرتها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. إضافة إلى ذلك، يستلم كل واحد من حفظة السلام نسخة من القواعد العشر - مدونة السلوك لذوي الخوذات الزرقاء، وهي بطاقة أعدتها إدارة عمليات حفظ السلام وتعرض بلغة واضحة معايير السلوك المتوقعة من كل فرد عسكري معين في بعثة للسلام. والسياسة الأساسية واضحة وهي "عدم التسامح" بشأن الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية أيا كان نوعها.

وكما سيعلم أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، مارست المنظمة حوارا نشطا مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة. ونحن نعمل، من خلال الجهود التي يبذلها الأمير زيد بن رعد بن زيد بن الحسين، مستشاري الخاص المعني بمعالجة حالات الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية التي يرتكبها الأفراد من جميع الفئات في إطار عمليات حفظ السلام، بوضع أولويات لوسائل محددة يتسنى بواسطتها للبلدان المساهمة بقوات أن تساعد في القضاء على الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية.

وكما يعلم أعضاء المجلس أيضا، تعهدت إدارة عمليات حفظ السلام بتعزيز الإجراءات التأديبية عام ٢٠٠٢ عندما أصدرت تجميعا للمبادئ التوجيهية والتوجيهات المتعلقة بالمسائل التأديبية للأفراد الذين يخدمون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وغيرها من البعثات الميدانية ليكون بمثابة مرجع شامل للاستخدام الميداني. وكشف برنامج تدريبي اضطلعت به الإدارة عام ٢٠٠٣ عن ضعف الانضباط في بعثات عديدة، بما فيها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكرد فعل لذلك كثفت الإدارة التدريب في هذا المجال. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤ عين ضابط متفرغ مسؤول عن سلوك الأفراد في البعثة، كيما يوفر للبعثة القدرة على تعزيز ممارستها.

ورغم هذه الجهود، بدأت وسائط الإعلام في مطلع ٢٠٠٤ تتداول ادعاءات بحدوث حالات استغلال جنسي وإساءة معاملة جنسية من جانب أفراد البعثة على نطاق واسع في بونيا. وبطلب من إدارة عمليات حفظ السلام قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء تحقيق في تلك الادعاءات، وتم التثبت من عدد من تلك الادعاءات. ويذكر أعضاء المجلس أن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن التحقيق صدر في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

وحدد ٧٢ ادعاء من بينها ٢٠ ادعاء استلزم الأمر اتخاذ إجراءات لمتابعتها. ومن بين تلك الادعاءات العشرين تم التثبت من سبع حالات فردية (كلها تمس أفرادا عسكريين). ومع أن معظم الأفراد المعنيين قد جرت مناوبتهم خارج البعثة، أو أعيدوا إلى أوطانهم فقد أحيلت قضاياهم إلى الدول الأعضاء المعنية لاتخاذ إجراءات بشأنهم، وشفع ذلك بالطلب إلى تلك الدول أن تخطر المنظمة بتدابير المتابعة المتخذة. واكتملت ستة تحقيقات إضافية اضطلعت بها البعثة بشأن الادعاءات ضد الأفراد العسكريين، وبناء عليها أعيد أربعة أفراد إلى أوطانهم، وبرئت ساحة أحدهم، وجرت مناوبة أحدهم إلى وطنه قبل اختتام التحقيق.

وإضافة إلى ذلك، اضطلع فريق مشترك من مكتب إدارة الموارد البشرية وإدارة عمليات حفظ السلام بالتحقيق في خمس حالات أخرى خرجت إلى النور (كلها تتعلق بالمدنيين). ومن بين تلك الحالات حالة تتعلق بأحد الأفراد وهو رهن الاحتجاز وينتظر المثول أمام محكمة في بلده، واستقال آخر، وبرئت ساحة ثالث، وشرع في اتخاذ إجراءات تأديبية ضد آخر، ولا يزال التحقيق جاريا بالنسبة لشخص خامس.

وكما يعلم المجلس، جرى تحديد بعض أعضاء الوحدة على نحو يوثق به بأنهم ارتكبوا حالات استغلال جنسي وإساءة معاملة جنسية على مدى فترات ممتدة، وحدد آخرون على أنهم تغاضوا أو سمحوا بوجود مناخ موات لعمليات الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية. إن سلوك القلة يقوض إسهامات الكثيرة، وإني أعلم أن البلدان المساهمة بقوات ملتزمة بالعمل معي من أجل القضاء على سوء السلوك الذي من هذا القبيل. ولن نحجم عن مساءلة كل من ينتمي إلى التسلسل القيادي برمته، ولا يتصرف بصورة حاسمة لإنفاذ معيار "عدم التسامح"، ويجري إعداد تدابير شديدة للتعامل مع من يخون الأمانة التي أوثمن عليها بوصفه من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

ولمتابعة هذا العمل والتمهيد لقيام البعثة بجهود متواصلة، أرسلت إدارة عمليات حفظ السلام إلى البعثة فريقا متعدد التخصصات تقوده الأمين العام المساعد أنجيلا كين لإجراء مزيد من التحقيقات ولتقديم الدعم إلى البعثة من أجل استحداث استجابة فعالة ومستدامة لمسألتي الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية. وقد صب هذا الفريق اهتمامه حتى الآن على جمع المعلومات وإجراء التحقيقات بنشاط حيث تتوفر مزاعم موثوقة وعلى أفعال غير قانونية، إلى جانب بناء القدرة في البعثة في مجال المنع والإنقاذ بصورة فعالة وعلى المدى الطويل. وقد استكمل الفريق الذي تقوده السيدة كين حتى الآن تسعة تحقيقات، وهناك عشرة تحقيقات جارية، كما أفلل الفريق عدة ملفات.

وقد اتخذت البعثة نفسها عددا من التدابير لوضع حد لهذا السلوك غير المقبول. وتشمل هذه التدابير اعتماد سياسة صارمة لعدم المخالطة الودية، وفرض حظر التجول على الوحدات العسكرية، والتدريب الشامل والتوعية لجميع موظفي البعثة، ومقترحات لتحسين مرافق رفاهية الوحدات. وتجري دراسة تدابير إضافية بالتنسيق مع المكاتب المعنية في المنظمة.

وفضلا عن ذلك، شكلت إدارة عمليات حفظ السلام فرقة عمل متعددة التخصصات في المقر لاتخاذ سلسلة من التدابير في مجالات السلوك والانضباط، وتوجيه السياسات، ومسؤوليات القائمين بالإدارة وتبعائهم، والتدريب، والتحقيقات والإنفاذ، والثقافة المؤسسية، والاتصالات. وتشمل هذه المبادرات:

- النشر الفعال لمعايير السلوك المتوقعة من جميع حفظة السلام المدنيين وأفراد الوحدات المشكّلة، بالإضافة إلى التقيّد الصارم بقواعد تنفيذ هذه المعايير. ويولى اهتمام خاص بالمسؤولية الشخصية للقواد والمسؤولين الإداريين في الميدان وفي المقر على حد سواء
- معاودة التركيز على التدريب على جميع المستويات - مع التركيز في نفس الوقت على التوعية قبل النشر، والتوجيه داخل البعثة - من أجل إشعار جميع الموظفين الجدد بمسؤولياتهم المعنوية والأخلاقية والمهنية في سياق البيئة الثقافية والسياسة الخاصة لكل بعثة
- تنشيط شبكة من المنسقين في البعثات من أجل استحداث وتنفيذ عدد من الآليات الموثوقة لتلقي الشكاوى ومتابعتها
- توفير فرص الترفيه والرفاهية في الوقت المناسب سعيا لإيجاد منافذ مناسبة للترويح عن النفس من أجل تخفيف مشاعر التوتر المتراكمة لدى العاملين في البعثات الميدانية
- صياغة استراتيجية اتصال فعالة ترتبط بالغايات والأهداف العامة لحفظ السلام من أجل تذكيرنا جميعا بالغاية التي نخدم من أجلها

وتعمل فرقة العمل التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام بنشاط لدعم وتشجيع هذه المبادرات وغيرها، والتوصية بمزيد من الإصلاحات الفعلية، والمساعدة على تصحيح التصور بأن مرتكبي الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية يُفلتون من العقاب. وإضافة إلى ذلك تتعزز جهود الإدارة بفعل مبادرة أوسع نطاقا تحت إشراف اللجنة التنفيذية المشتركة (السلام والأمن - الشؤون الإنسانية) لاستئصال شأفة الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية. وستتولد عن هذا المجهود المشترك توصيات تتعلق بالسياسات، ترمي أولا إلى التوصل إلى مستوى من الفهم المشترك بين كبار المسؤولين الإداريين لمسؤولياتهم الفردية في هذا المجال؛

وثانيا إلى تهيئة بيئة دعم أقوى للتصدي للاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية في المقر وفي الميدان على حد سواء.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى ما نتوقعه من أن نجاح هذه الجهود على المدى القصير لن يقاس بالانخفاض في الادعاءات، بل على العكس بزيادة محتملة في تلك الادعاءات. وينبغي ألا تدخر المنظمة وسعا للقضاء على هذه المشكلة. ولن يكون الإصلاح في هذا المجال ميسورا، غير أن أماننا فرصة لا يحق لنا تفويتها.

ولتعزيز هذه الجهود الجارية، أناشد أعضاء المجلس بقوة تقديم المساعدة من أجل تعزيز قدرات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ برامج الرصد الذاتي والإنفاذ. وتحتاج البعثة على الأخص إلى ما لا يقل عن ١٠٠ من أفراد الشرطة العسكرية، تقيدا بالحد الأقصى الذي حدده مجلس الأمن في قراره ١٥٦٥ (٢٠٠٤). وإضافة إلى ذلك تحتاج البعثة بصورة عاجلة إلى محققين أكفاء ناطقين بالفرنسية ذوي مهارات خاصة في قضايا الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية. وأؤكد على الأهمية التي نولها لدور المجلس في المساعدة على سد هذه الثغرات.

وإذ أبين الخطوط العريضة للتدابير التي اتخذناها، وأقدم التوصيات الواردة أعلاه، أناشد بقوة أعضاء المجلس ألا يغيب عن بالهم ما قدمته البعثة من مساهمات منذ إنشائها في مساعدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعافي من سنوات من الصراعات المدمرة. وللبعثة دور مركزي في دعم العملية الانتقالية خلال هذه الفترة الحاسمة السابقة للانتخابات. وهنالك مهام كثيرة تنتظر التنفيذ وتتطلب مساعدة منسقة ومستمرة من المجتمع الدولي.

وأود اغتنام هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا لأعضاء المجلس التزامي الشخصي بأن أتسلح باليقظة والحزم في التعامل مع هذه المسألة. وبوسعي أن أؤكد لأعضاء المجلس، وللبلدان المساهمة بقوات، وللدول الأعضاء، وربما الأهم من ذلك، لشعوب البلدان التي تستضيف بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أننا سنعمل دون كلل لنصبح أهلا لثقتهم من جديد، ولإعادة حفظ السلام التابع للأمم المتحدة إلى مكانته اللائقة به ضمن أنبل المهن في العالم.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه المعلومات على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. عنان